العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الإجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة"

(أُطروحة مُقدّمة إلى كُليّة الدّراسات العُليا استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة)

إعداد الباحثة:

رحمة عبدالحافظ أحمد أحمد

طالبة دكتوراة في قسم علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة

اشراف:

الأستاذ الدكتور حسين طه المحادين

أستاذ علم الاجتماع الأستاذ الدكتور حسين طه محادين– كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة مؤته

جامعة مؤتة, 2022م

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، وقد شملت الدراسة على محورين متمثلة بدور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات، دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لتحقيق أهدافها، وتكونت عينة الدراسة من (80)نزيلة، كعينه قصدية لجميع مفردات المجتمع في البيوت الآمنة في فلسطين.

أظهرت النتائج أن دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين جاء مرتفعاً، في محاور دور البيوت الآمنة، من وجهة نظر عينة الدراسة، وأوصت الدراسة ضرورة توفير عدد كافي من الاخصائيات النفسيات والاجتماعيات المدربة للتعامل مع النساء المعنفات النزيلات في البيوت الآمنة، والسعي نحو إيجاد منظومة تشريعية ناظمة لحماية النساء من العنف، مثل مشروع قانون حماية الأسرة، وقيام وزارة التنمية الاجتماعية بتنظيم دورات وندوات ومحاضرات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من أجل التصدي لظاهرة العنف بحيث تشمل المعايير الثقافية التي تحول دون طلب المساعدة من النساء المعنفات.

الكلمات المفتاحية: الدور، البيوت الآمنة، المساندة الاجتماعية، النساء المعنفات.

مقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات، تتضح معالم خطورتها في تهديدها للبناء الاجتماعي، وما تتركه من آثار على عدة مستويات اجتماعية واقتصادية ونفسية، ولمعرفة حيثياتها تعددت دراستها من عدة جوانب، كما تعددت وجهات النظر بشأنها حيث جاءت عدة نظريات تفسر الجريمة من نواحي متعددة، حيث تناولت نظريات علم الجريمة دراسات متنوعة من علوم مختلفة كعلم البيولوجيا، علم النفس، الاجتماع، والقانون (رويمل، 2012).

على الرغم من تعدد مجالات الجريمة، كان الاهتمام الأكبر للباحثين بالتركيز على الجاني، حيث احتل الجاني بؤرة الاهتمام في معظم الدراسات لفهم شخصيته والعوامل التي أدت الى ارتكاب الجريمة (تكتري، 2018).

كان للجاني النصيب الأكبر بالدراسات، واهتماماً بالغاً في ضمان حقوقه التي تكفل له الدفاع عن نفسه، وكفالة حقوق الجاني في كافة مراحل الدعوى الجنائية، كما اهتمت بنظام العقوبات، لتراعي مبدأ الشرعية والناحية الإنسانية، فكانت العقوبات وخاصة العقوبات السالبة للحرية في الدول المعاصرة، تميل الى توفير أقصى ما يمكن من الرعاية والاهتمام بالجاني ليقضي عقابه في ظروف إنسانية ، الغرض الأساسي هو الإصلاح والتأهيل، فأضحى الجاني هو محور اهتمام العلوم الجنائية ليعود الى المجتمع بسلوكيات سوية قدر الإمكان، ودمجه في المجتمع (الخياطي، 2018).

هذا الاهتمام لم يقلل من الجرائم المرتكبة، بل تفاقمت معدلات الجريمة بكل أنواعها، وسببت أضرارا جسمية ونفسية واجتماعية واقتصادية على المجني عليهم وعلى المجتمع ككل.

من هنا بدأ الاهتمام ينصب على الضحايا والمتضررين من الجرائم المرتكبة، وظهر علم الضحايا، الذي يعنى بالضحية والاهتمام بها من لحظة وقوع الضرر عليها، ولأن المرأة هي الحلقة الأضعف في العنف القائم، على المستوى العالمي(قاسم،2017).

إذ يعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، نظرا لانتشارها عبر دول العالم المختلفة، لا ترتبط بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه أو بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لأفراده، بل تنتشر في كافة الطبقات والشرائح المجتمعية، وأصبح من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تحيط بحياة معظم الفتيات والنساء، وتمثل أحد أبرز الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تشغل الرأي العام الوطني والعالمي (كريم ، 2018).

وفي السياق الفلسطيني، تعاني المرأة الفلسطينية العنف على كثير من الأصعدة، الاحتلال الإسرائيلي يمارس العنف ضدها من خلال القتل والاعتقال وانتهاك حقوق أساسية كالسكن والتنقل، وتعاني المرأة من عنف متجذر متمثل من الموروثات الثقافية التي تقوم على التمييز ضدها في مجمل جوانب الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغياب التنشئة الاجتماعية السليمة فاقم المشكلة، وأصبحت المرأة الفلسطينية أسيرة للعنف القائم عليها (عودة،2017).

المرأة الفلسطينية نادرا ما تطلب المساعدة من المؤسسات الرسمية في حالة معاناتها من العنف، بل يفضلن إبقاء معاناتهن لأنفسهن، أو طلب المشورة والحماية من عائلاتهن الأصلية من خلال ترك المنزل والذهاب للآباء والاخوة إذا كان العنف القائم عليها من الزوج تحديداً

(Haj-yehya& Btoush,2017)

ونظرا لتلك الظروف الخاصة بالمرأة الفلسطينية، فلسطين كغيرها من دول العالم أولت اهتماما بالغا بالمرأة المعنفة، من خلال إنضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية سيداو، وعدلت على عدد من القوانين المتعلقة بالمرأة وفي حمايتها، عززتها بإجراءات عملية من خلال برامج وخدمات تقدمها عدد من المؤسسات الحكومية، متمثلة بنظام تحويل وطني، يهتم بالمرأة المعنفة، من وقوع العنف عليها حتى تصل للبيوت الآمنة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، والتي تقدم رعاية للنساء المعنفات من خلال البيوت الآمنة لدعم ومساندة المرأة ومناهضة العنف ضدها، والتي يتألف فريق العمل بهذه المراكز من عدد من الخبراء الاجتماعين، النفسيين، وعدد من المتخصصين بالرعاية الصحية، والقانونيين لتقديم المشورة والدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني للمعنفات، بالإضافة الى تقديم الوعي بالمخاطر ووضع خطط السلامة والأمان، وإحالة المعنفات إلى جهات أخرى مختصة عند الحاجة وذلك كله في اطار قيمي وأخلاقي مبنى على السرية والأمان، والاحترام المتبادل، وتبادل الآراء والخبرات مع الشركاء.

ومن هنا تبرز أهمية التعرف على دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، وما تم تحقيقه من خلالها، وتحديد الصعوبات التي حالت دون تحقيق أهدافها.

مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى إزالة الغموض المعرفي المرتبط بدور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة ونقصان أعداد النساء المعنفات اللواتي تم إدخالهن لهذه البيوت خلال السنوات (2015_2016)، حيث كانت أعداد النساء المعنفات اللواتي تم إدخالهن لهذه البيوت، كانت أعداد النزيلات عام 2015 (111) نزيلة، وفي العام 2016 دخول (136) نزيلة، وفي العام 2017 كانت الاعداد (131)نزيلة، وفي العام 2018 كانت اعداد النزيلات

(146)، وفي العام 2019 كانت اعداد النزيلات(152) نزيلة، وفي العام 2020 كانت اعداد النزيلات (94) نزيلة، وفي العام 2021 كانت عدد النزيلات (212) نزيلة، وفي الربع الأول من العام 2022 بلغ عدد النزيلات (92)نزيلة.

إن هذا التذبذب في أعداد النزيلات للبيوت الآمنة وارتفاعه ونقصانه بين عام وآخر، انبثقت مشكلة الدراسة للتعرف على دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما دورالبيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة؟
2. ما دورالبيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى التعرف على الأهداف الآتية:

1. التعرف على دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة.
2. التعرف على دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية للدراسة من جانبين:-

أ- الأهمية النظرية:

وتكمن الأهمية النظرية في:

1-معرفة وتحليل دور البيوت الآمنه في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة.

2- يتوقع ان ترفد نتائج هذه الدراسة الأدب النظري في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، بمعلومات جديدة ومتخصصة في علم الضحايا، ودور البيوت الآمنه في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في دولة فلسطين المحتلة.

ب–الأهمية التطبيقية:

وتكمن الأهمية التطبيقية في:

1– مساعدة النساء المعنفات من خلال إعداد برامج علمية ممنهجه تؤثر إيجابا على إعادة تأهيل النساء وإخراجهن للمجتمع بصورة فاعلة.

2– تفعيل دور المؤسسات في المجتمع الفلسطيني المتمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية، جهاز الشرطة، وزارة الصحة، لإعداد برامج تتوافق مع بيئة وثقافة المجتمع الفلسطيني.

التعريفات الإجرائية

الدور:– هو مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية في مواقف معينه ويقاس بالمتوسط الحسابي لإستجابات المبحوثين على محاور الدور.

البيت الآمن:– تنظيم مؤسسي يحمي المرأة التي تتعرض للعنف بكافة أشكاله (جسدي، نفسي، جنسي)، ويساعدها بالحصول على حقوقها المسلوبة وإعادة دمجها في المجتمع ومؤسساته، وهو المكان الذي تتواجد فيه عينة الدراسة .

المساندة الاجتماعية:– هن العاملات ضمن حدود البيوت الآمنه ويقمن بتقديم الدعم النفسي ، الاجتماعي، الصحي، والقانوني للنزيلات في هذه البيوت الآمنه وتقاس خدماتهن بمتوسط استجابات المبحوثات عن الدور للبيوت الآمنه والتي تمثل جزءاً من المساندة الاجتماعية.

النساء المعنفات:– النساء اللاتي تعرضن للعنف من خلال فعل او قول او سلوك مقصود او غير مقصود من خلال التهميش، الإهمال، الإهانه، الايذاء، التهديد، الاجبار والاكراه، أو التمييز في الحياه العامة او الخاصة، وتؤدي الى انتهاك حقوقها وحريتها وامتهان كرامتها الإنسانية، ويمتد العنف ضدها من الإهانة اللفظية حتى القتل، ويعرفن بأنهن النساء النزيلات في البيوت الآمنه في فلسطين المحتله كمستجيبات على محاور الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الجريمة منتج اجتماعي لمقدمات سلوكية يكتسبها الفرد من الواقع السيئ الذي يعيش فيه، ولم تَخل المجتمعات المختلفة في جميع مراحلها من وجود الجريمة، إلا أنها ارتبطت تاريخياً في أذهان الناس بالذكور، لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، والجريمة لطالما ارتبطت بالرجل تاريخيا، وإذا تم ذكر الجريمة فإنه يتم ربطه بالرجل بشكل تلقائي وفرق القوة البدنية بين الرجل والانثى وخصوصا في جرائم العنف(.

.(Tapley,2020

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ولأن النساء هن الحلقة الأضعف جسدياً واجتماعياً، أصبح توفير الحماية لهن واجب أساسي من الجميع.

حماية النساء المعنفات كونهن ضحايا للجرائم، أصبح أولوية كقوة ضاغطة على الحكومات، وعاملاً مؤثراً في الأجهزة التشريعية والتنفيذية، ونظم العدالة من أجل تعديل القوانين، وتطوير الإجراءات المتبعة في الشرطة والنيابة العامة والقضاء في اتجاه حماية الضحايا وتوفير الرعاية اللازمة لهن(تكتري،2018).

من هنا جاءت مسؤولية الدولة، في توفير العدالة والرعاية لضحايا الجريمة، وتوفير الخدمات والمساعدة في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، واعلامهم بحقوقهم، وحمايتهم من الخطر الواقع عليهم، وذلك أن إيقاع ملاحقة الجاني أو إيقاع العقوبة عليه، قد لا يكون كافياً ومساوياً للضرر الذي حصلت عليه الضحية(تكتري، 2017).

حيث يعد العنف ضد المرأة أخطر الظواهر الاجتماعية الشائعة بين أوساط العديد من المجتمعات حول العالم.

تشكل مشكلة العنف ضد المرأة واحده من أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه العالم اليوم، في جميع البلدان الغنية منها والفقيرة، المتضررة من النزاعات وغير المتضررة، لا تزال المرأة ضحية لعلاقات القوة غير المتكافئة التي تجعلها أكثر عرضة لأشكال مختلفة من التمييز الاجتماعي والاقتصادي، والعنف في كل من المجالين العام والخاص.

إذ يعتبر العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الإنسان، ويؤثر على تحقيق سائر الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمنع المجتمعات من تحقيق الأهداف الإنمائية الهامة، أما على المستوى العالمي، فقد تم اعتماد مجموعة من الصكوك والمعاهدات الدولية واستخدامها لمعالجة العنف ضد المرأة ، وأهمها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1979، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) ، ومنهاج عمل بكين (1995)، والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في عام 2000، وقرار الأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن(2000).

تعتبر النساء المعنفات ضحايا لجرائم العنف الموجة ضدهن، ولابد من التطرق لمفهوم العنف الموجه للنساء.

ويشمل العنف لدى (المقبل،2019) مايلي:

1-العنف البدني والجنسي الذي يحدث في إطار الاسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على النساء.

2- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية، والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر والاتجار بالنساء واجبارهن على البغاء.

3- العنف المؤسسي الذي يقع في المؤسسات العامة، أو في مجالات العمل والذي يتناول استبعاد النساء من مراكز السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأيضاً العنف المجتمعي الذي قد تتعرض له المرأة في علاقاتها الاجتماعية، والوصم بما يخدش حياءها ويمنعها من ممارسة حياتها الطبيعية.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أشكال العنف ضد المرأه:-

إن العنف ضد المرأة انتهاك واضح وصريح لحقوق الإنسان؛ إذ يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، وله عواقب خطيرة لا تقتصر على المرأة فقط، بل تؤثر في المجتمع بأكمله؛ لما يترتب عليه من آثار اجتماعيّة واقتصاديّة خطيرة.

ومن الجدير بالذكر أنّ العنف ضدّ المرأة لا يَعرف ثقافة أو ديانة أو بلداً أو طبقةً اجتماعيّة بعينها، بل هو ظاهرة عامة، وتتمثل أشكال العنف فيما يلي:

العنف الجسدي:

يقصد به إلحاق الايذاء الجسدي ، عن طريق استخدام القوة الجسدية ضد المرأة، وهو شائع باستخدام الأيدي أو الأرجل أو العض، أو استخدام أداة حادة تترك آثاراً على جسد المرأة كالسكين او أدوات أخرى، ويكون على شكل ضرب أو ركل أو عض أو صفع أو لكم أو الحرق أو شد الشعر أو الخنق أو التهديد بالأسلحة لتصل للقتل(رشيد، 2016).

العنف النفسي:-

ويعرف بأنه أي فعل مؤذ للمرأة ولعواطفها نفسيا، دون أن يكون هناك آثارا جسدية ، بالإضافة إلى الإهمال، وعدم تقدير ذات المرأة والتحقير والمعاملة كخادمة، أو المراقبة والشك وتوجيه اللوم والاتهام وسوء الظن، وللعنف النفسي أثر أكبر من العنف الجسدي

(Subramaniam&Zulkarnain,2017)

العنف الاجتماعي:-

يتمثل في حرمان المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية والحد من انخراطها في المجتمع، وممارسة أدوارها ما يؤثر في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية، مثل حرمانها من زيارة الاهل والأصدقاء، والتدخل في علاقاتها الشخصية، فهي مجموع الاعمال التي تمارس من قبل الاسره أو المجتمع عامه، والتي تحد من حصول النساء على الحقوق والحرية بسبب بعض الموروثات الثقافية والاجتماعية، وعدم انخراطها في المجتمع، وممارسة أدوارها في المجتمع، مما ينعكس سلباً على استقرارها الانفعالي والاجتماعي(الخفش، 2017).

البيوت الآمنة إضاءات تطورية

إن وجود البيوت الآمنة للنساء هو ركن أساسي من أركان مناهضة العنف ضد النساء، لا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن الاستجابة لاحتياجات الناجيات بشكل شامل دون وجود تلك البيوت ودون قيامها بالدور المنوطة به بشكل حقيقي وفعال.

ينتشر العنف ضد النساء والفتيات بشكل منهجي ومتجذر ثقافياً، وقد وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها وصلت إلى أبعاد وبائية :

1. على الصعيد العالمي ، تمثل الملاجئ نقطة حاسمة للتدخل في الأزمات عندما تواجه النساء سوء المعاملة أو التهديد على حياتهن.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وانه بمثابة منزل ومساحه آمنه عندما تكون النساء معرضات للخطر، المأوى عبارة عن مرفق سكني يوفر تدخلات قصيرة الأجل للنساء اللواتي يتعرضن للعنف ويتعرضن لمستوى عالٍ من مخاطر التعرض له مرة أخرى أو يحتاجون إلى الحماية، يشمل هذا التدخل تلبية الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى تقديم الدعم والمشورة وتنمية المهارات

2 .يتم تقديم خدمات الإيواء في الغالب في مرحلة التدخل المبكر عندما تتلقى النساء تهديدًا مباشراً لحياتهن ويحتجن إلى الحماية والتدخلات مع أسرهن حتى التهديد المباشر.

الملاجئ (البيوت الآمنة)هي تدابير مؤقتة لتوفير مكان آمن للمرأة المعرضة للخطر حتى تتولى السيطرة على وضعها، وتتغلب على التهديد المباشر لحياتها، ويمكنها أن تعيش حياة خالية من العنف المنزلي وتكون قادرة على مواجهة أشكال أخرى من العنف من خلال التجهيز، لديها المهارات الحياتية اللازمة للقيام بذلك.

يوجد حول العالم أنواع مختلفة من الملاجئ، بعضها تدار من قبل الدولة أو الحكومة، يتم تشغيل البعض الآخر من قبل المنظمات غير الحكومية بما في ذلك والمؤسسات الدينية وغيرها من المنظمات التي لديها إيمان قوي بحقوق المرأة والعدالة بين الجنسين أو لديها بعض المعتقدات الدينية أو الإنسانية التي تؤدي إلى حماية الفئات الأكثر يعود تاريخ الملاجئ في فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ضعفاً وخاصة النساء والأطفال ضحايا العنف.

(Groenewald,.2001)

فلسطين كغيرها من الدول الأوروبية والعربية، أدركت أهمية وجود البيوت الآمنة لحماية النساء المعنفات واللاتي تتعرض حياتهن للخطر.

تم إنشاء أول ملجأ (البيت الآمن في نابلس) عام 1999 ، إلا أن منظمات حقوق المرأة والكنائس وبعض الجمعيات الخيرية كانت تحاول حماية النساء المعنفات قبل ذلك، وتم إنشاء مركز طوارئ أريحا عام 2006، تم إغلاقة لمدة عامين في 2011–2012 لإجراء إصلاحات للمركز ليعود ويستمر بالعمل حتى وقتنا الحالي، وتم تأسيس البيت الآمن محور في بيت لحم عام 2007.

يوجد حاليا ثلاثة خدمات إيواء في الضفة الغربية، هم مركز المحور، بيت نابلس الآمن، ملجأ طوارئ أريحا في فلسطين المحتلة، شكّل إنشاء محور علامة بارزة نحو إضفاء الطابع المهني على خدمات الإيواء من حيث المعايير والتدريب وتطوير المهارات والخبرات التي ستضمن السلامة والحماية اللازمتين لضحايا العنف من النساء، كما أنه يمثل الفهم الجديد لسلسلة استجابة الخدمات، يتم تنفيذ التدخلات طويلة المدى من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على الرغم من أنها تتطلب دعماً إضافياً مثل الإيواء في المرحلة الثانية والتمكين الاقتصادي القابل للحياة والذي لا تستطيع وزارة التنمية الاجتماعية توفيره بالكامل حتى الآن.

يتم استقبال النساء المعنفات كضحايا من خلال نظام التحويل الوطني، حيث يؤكد قرار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات (30 لسنة 2013) على أهمية علاقة الشراكة بين القطاعات الخدمية في التعامل مع المعنفات، حيث ينص قرار مجلس الوزراء على ضرورة تعاون كافة القطاعات مقدمة الخدمات للنساء المعنفات، فيما بينها من خلال آليات عديدة من بينها ؛ تشكيل فريق مهني في القطاع يتحمل مسؤولية تطوير وتقييم ومتابعة التعامل مع النساء المعنفات، ومأسسة العمل عبر مذكرات تفاهم بين القطاعات، توضح

مسؤوليات وأدوار وطريقة التواصل، وتحديد الأشخاص الذين يتم التواصل معهم في كل قطاع، وتعميم البروتوكولات داخل القطاع الواحد، وتطوير إجراءات عمل داخلية متناغمة مع البروتوكولات .

كما ينص النظام على ضرورة الالتزام بتعبئة نموذج التحويل عند التحويل من قطاع إلى آخر، وتوفير التقارير المهنية للقطاع وفق الحاجة لإلغاء ازدواجية العمل وتعزيز التكامل، تحديد معايير عقد مؤتمر الحالة والشركاء والفترة الزمنية والمكان والخطة الأولية للتدخل، ووضع معايير للمؤسسات العاملة في مجال القطاعات التي يتم الرجوع إليها وإشراكها، بحيث تتمتع بالمصداقية المهنية.

وينص النظام على ضرورة وضع آلية لحفظ الوثائق والأشخاص المسموح لهم بالوصول إليها داخل القطاع وبين القطاعات، والاتفاق على نوع الوثائق الواجب تبادلها عند التحويل ومنها : التقرير الطبي، وتقرير الطب العدلي، والتقرير الاجتماعي، والآخر النفسي، واستمارة مستوى الخطورة، ونموذج التحويل، وتصريح الموافقة من قبل المنتفعة، ووضع أية إجراءات أخرى يتفق عليها من شأنها توفير الحماية والسلامة لطاقم العاملين مع المرأة المعنفة(نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، قرار مجلس الوزراء رقم 18،2013).

وعلى الرغم من وجود نظام التحويل الوطني، والبيوت الآمنه للنساء المعنفات، لا بد من الإشارة إلى أن العديد من النساء يعتمدن استراتيجيات ذاتية فردية لحماية أنفسهن من العنف في الغالبية العظمى من الأحيان، وذلك ضمن نظرية تدرج تعتمد على الظروف التي تعيشها ومدى تكرار العنف، تبدأ النساء بالصمت، وينتقلن إلى محاولة إيجاد حلول داخل الأسرة من خلال تغيير السلوك أو الرضوخ للنصيب والقدر أو القيام بواجبات منزلية وزوجية يعتقدن بأنها قد تخفف من حدة العنف .

وفي بعض الأحيان يتم اللجوء للأبناء داخل الأسرة، وينتهي الأمر في إيجاد مبررات للعنف (دينية ومجتمعية) تعطي الزوج الأعذار والمبررات وفي بعض الأحيان لوم الذات على العنف الموجه ضدها .

وقد تلجأ المرأة للخروج من العلاقة من خلال الانفصال أو الطلاق مما يضعهن في موقف اجتماعي أصعب، بينما تعتمد أخريات على استراتيجيات مجتمعية (كالنظام العائلي والعشائري) هذا وتؤكد كافة البيانات، وخصوصا في سياق المجتمعات العربية، إن أقلية صغيرة للغاية تلجأ للنظام الرسمي أو لتدخلات رسمية خارجية مخاطرات في هذه الحالة بتزايد الضغوطات المجتمعية عليهن وعدم قدرة النظام الرسمي على حمايتهن بشكل فعلي مما يضعهن في موقف أصعب من السابق(تام،2016).

النظريات المفسرة

نظرية المساندة الاجتماعية

تعد المساندة الاجتماعية مصدراً هاماً من مصادر الدعم النفسي، والاجتماعي الذي يحتاجه الإنسان إذا تساعده علي مواجهة أحداث الحياة الضاغطة بجميع أشكالها والتعامل معها بكفاءة واقتدار، ان للمساندة دوراً فعالاً في إشباع حاجة الإنسان للأمن النفسي وخفض مستوي معاناته النفسية، كما تزيد من مقاومة الإحباط ، وتسهم في توفير الراحة النفسية، وتعزز توافقه الإيجابي ونموه الشخصي، وتقيه من الآثار الناجمة عن الأحداث الضاغطة وتخفف من حدتها، ولها دور أساسي في الشفاء من الاضطرابات النفسية، كالقلق، الاكتئاب، والوحدة النفسية وغيرها.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يُعد مفهوم المساندة الاجتماعية مفهومًا حديثًا نسبياً، حيث تناولته العلوم الإنسانية وعلماء الاجتماع في إطار بحثهم للعلاقات الاجتماعية؛ فظهور مصطلح شبكة العلاقات الاجتماعية Social network يمثل البداية الحقيقية لظهور مفهوم المساندة الاجتماعية، ومن أبرز العلماء الذين تحدثوا عن نظرية المساندة الاجتماعية باترسون وساليس اتجاهات نظرية بارزة لدراسة المساندة الاجتماعية وتفسيرها.

حدد كابلان، وباترسون (Kaplan, Sallis, & Patterson, 1993) نموذجين رئيسين يفسران الدور الذي تقوم به المساندة الاجتماعية في سعادة الفرد، وهما:

أولا: نموذج الأثر الرئيسي للمساندة الاجتماعية: يفسر هذا النموذج المساندة الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية (علم الاجتماع) في ضوء عدد وقوة علاقات الفرد بالآخرين في بيئته الاجتماعية بمعنى درجة التكامل الاجتماعي للفرد، أو حجم وتركيب الشبكة الاجتماعية ترفع من مستوى الصحة النفسية بتقديم أدوار ثابتة باعثة على المكافأة، والارتقاء بالسلوك الصحي، والإبقاء على أداء ثابت خلال فترات التغير السريع.

ثانيا: النموذج الواقي (المخفف): وهذا النموذج يعتبر المساندة الاجتماعية أحد المتغيرات النفسية الاجتماعية المعدلة أو الملطفة، والواقية للعلاقة بين أحداث الحياة الضاغطة والإصابة بالمرض على اعتبار أن المساندة ترتبط سلبيا بالمرض فمن خلال المساندة الاجتماعية التي يتلقاه الفرد من أعضاء أسرته، وأصدقائه، والمتمثلة في العلاقات الدافئة الحميمة الأشخاص الذين يتعرضون للإصابة بالمرض كمثال.

وأن المساندة الاجتماعية تلعب دورا رئيسيا في مواقف الحياة المختلفة التى يمر بها الفرد، فمن خلال إدراك الفرد للمساندة الاجتماعية التي يتلقاها من الآخرين من شأنها أن تجعل الفرد قادرا على مواجهة مختلف الضغوط، مما يساعد على نمو علاقاته الاجتماعية بشكل سليم.

النظريات المُفسرة للمساندة الاجتماعية:

1) **النظرية البنائية:**

أن علماء النظرية البنائية ركزوا على تدعيم بناء شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد، وبطبيعة الحال، أنه كلما زاد حجم المساندة وتنوعت مجالاتها، فإن ذلك سيجعل من الفرد أكثر قوة في مواجهة الحياة الضاغطة، وأقل تأثراً بالاضطرابات النفسية.

وتقوم هذه النظرية أساساً على افتراض أن الخصائص الكمية لشبكة المساندة تؤثر على التفاعلات المتبادلة بين الأفراد وعلى عملية التوافق، وتعزز المواجهة الإيجابية لهذه الأحداث دون إحداث آثار سلبية أو اضطرابات نفسية على الفرد، وقد قدم العلم ستوكس مقياسا لقياس بعض أبعاد المساندة الاجتماعية مثل حجم المساندة وكثافتها ومصادرها المختلفة(المحتسب، 2010).

2) **النظرية الكلية:**

يقدم باترسون (1990) النظرية الكلية أو مبدأ الكلية بأن السلوك ليس محكوماً بعناصره الفردية، ولكن العمليات الجزئية بذاتها محكومة بالطبيعة الداخلية للفرد.

ويوضح علي عبد السلام علي (2005) أن الإنسان من الكائنات الموحدة والتي تعمل دائما ككل، فليس هناك فرد مفرد ببدنه وتفكيره وروحه، ولكن الذي يوجد هم الأفراد، وهذه إشارة منه إلى أن النظرية دائماً تهتم بقياس الإدراك الكلي لمصادر المساندة المتاحة

للفرد ودرجة الرضا عن هذه المصادر، ومن خلال حاجة الفرد إلى المساندة الاجتماعية في المواقف الصعبة، وتركز على الخصائص الشخصية للفرد، التي يمكن أن تؤثر في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد.

3) **نظرية المقارنة الاجتماعية:**

التي تعود للعالم فيستنجر 1954، يميل الأفراد إلى الانتماء للجماعات التي تكون متقاربة مع الفرد، أو ممن لهم نفس الدرجة من الثقافة والمستوي المادي والاجتماعي، لأن هذا الاندماج يكون تفاعلاً ساراً للفرد، وأن الناس يفضلون الآخرين الذين يشاركونهم نمط حياتهم وعضوية الجماعة التي ينتمون إليها، وهذا التفضيل سيدعم التفاعل الإيجابي بين الأفراد المتشابهين، وبالتالي فالفرد الواقع تحت ظروف ضاغطة يميل إلى الاندماج مع أفراد من نفس وضعه الاجتماعي، ولكن ظروفهم أفضل من ظروفه (عبد الرحمن، 2004).

هناك نوعان من المقارنة الاجتماعية؛ المقارنة الصاعدة أو تلك التي تحدث عندما نقارن أنفسنا بمن نظنّ أنهم أفضل منّا بهدف الوصول إلى صورةٍ أفضل ونسخة أحسن من ذواتنا وأنفسنا. وبالجهة المقابلة هناك المقارنة الاجتماعية التنازلية، وتحدث عندما نقارن أنفسنا بمن نعتقد أنهم أسوأ منا أو أقل درجة، وغالبا ما يكون هدفنا منها هو محاولة جعل النفس تشعر أفضل حول قدراتها وإمكانياتها، فنحن لا نكون جيّدين بما فيه الكفاية في أمرٍ ما، لكنّنا على أقل تقدير أفضل من آخرين غيرنا.

وبناءً على ذلك؛ قد تجعلك بعض المقارنات الاجتماعية تشعر بعدم الكفاية وأقل قدرة على تحقيق هدفٍ معين، بينما قد تعطيك غيرها الثقة بالنفس وتساعدك على تعزيز احترام الذات، أي أنَها تحتمل أن تأتي بالنتائج الإيجابية أو السلبية على الثقة بالذات وبالتصرفات والأفعال.

حيث أصبح من الواضح أن المقارنات الاجتماعية، وتحديدا المقارنات التنازلية يمكن أن تفيد الأشخاص المعرضين للخطر، على الرغم من أنه كان يُفترض تقليديا أن المقارنات مع الآخرين الأفضل حالا، تجعل الأفراد يشعرون بالسوء، إلا أن المقارنات الاجتماعية التنازلية يمكن أن تعزز حالة من الرضى لدى الأفراد(زايد،2006).

أهمية المساندة الاجتماعية:

تمثل المساندة الاجتماعية متغيرًا نفسيًا اجتماعيًا صحيًا؛ فالأفراد الذين يتلقون قدرًا كافيًا من المساندة الاجتماعية تنشط لديهم فعالية الجهاز المناعي مما يساعدهم على مقاومة الأمراض والاضطرابات، وذلك عكس الذين يعانون من الوحدة والعزلة وقلة العلاقات الاجتماعية وانخفاض مستوى المساندة الاجتماعية، فهم بذلك عرضة لمختلف الأمراض والاضطرابات ومن ثم يجدون صعوبة في مقاومتها والتماثل نحو الشفاء، كما يعانون من مستويات عالية من الضغوط النفسية وكذلك ارتفاع الأعراض الاكتئابية لديهم (يخلف، 2001).

كما أن المساندة الاجتماعية من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية تؤدى إلى خفض أثر الضغوط، وتحسن من قدرة الفرد على التصدي لمواجهة مختلف المواقف الانفعالية والمعرفية والعملية، والمساعدة في تقييم المواقف في مرحلة الرشد، وكذلك أيضًا في مرحلة الطفولة والمراهقة، فالمساندة الاجتماعية تُعد بمثابة حماية وتحسين حالة الفرد مما يجعله يشعر بالرفاهية من خلال المجهودات النفسية التي تعمل على منع شعور الفرد بالعزلة، وذلك من خلال تلقى الحب والمساعدة عند الحاجة إليها (Nestmann & Hurrelmann, 1994).

ويشير محمد محروس الشناوي ومحمد السيد عبد الرحمن (1994) إلى أن للمساندة الاجتماعية دورين أساسيين في حياة الفرد وعلاقاته الشخصية بالآخرين، وهما: الدور الإنمائي ويتعلق بأن المساندة الاجتماعية لها أثر عام مفيد على الصحة البدنية والنفسية لأن الشبكات الاجتماعية الكبيرة يمكن أن تزود الأشخاص بخبرات إيجابية ومنتظمة ومجموعة من الأدوار التي تتلقى مكافأة من المجتمع، وهذا النوع من المساندة يمكن أن يربط بالسعادة حيث إنها توفر حالة من الوجدان وإحساسًا بالاستقرار في مواقف الحياة والاعتراف بقيمة الفرد وأهميته ومساندة تقدير الذات، والدور الوقائي وفيه يكون للمساندة الاجتماعية أثر مخفف لنتائج الأحداث الضاغطة والتوترات.

ويشير على عبد السلام على (2005) إلى أن المساندة الاجتماعية يمكن أن تساعد الفرد في مواجهة الضغوط الحياتية الصعبة، والتخفيف من الآثار السلبية لتلك الأحداث الضاغطة من خلال بعض الطرق والوسائل، من أهمها ما يلي:

1. **تدعيم نظام الذات:** من خلال زيادة تقدير الذات لدى الفرد، والاحساس بالثقة بالنفس لمساعدته على المواجهة الإيجابية لتلك الأحداث الضاغطة.
2. **تقوية النظام الانفعالي:** من خلال تنمية التفاعل الإيجابي لتخفيف إحساس الفرد بالقلق والتوتر.
3. **توفير مصادر المساندة الاجتماعية:** فعندما يشعر الفرد بتوافر مصادر المساندة الاجتماعية، والرضا عن حجمها يؤدى ذلك إلى تخفيف أحداث الحياة الضاغطة التي يمر بها في حياته.

في ضوء ما سبق يتضح أن المساندة الاجتماعية لها أهمية كبيرة في تخفيف آثار الضغوط البيئية التي يفترض أن التعرض لبعضها أمر حتمي، وبالتالي يجب على الفرد أن يبحث بنشاط عن المساندة من أعضاء شبكة الدعم، ويستخدم المساندة الاجتماعية التي تقدم له في إشباع حاجاته المختلفة والتخفيف من آثار الضغوط النفسية؛ حيث تُعد المساندة الاجتماعية من أهم المصادر المخففة من حدة وقع هذه الضغوط على الفرد والتي تساعده على التكيف مع الخبرة المؤلمة وعلى الآثار المترتبة عليها؛ فالفرد من خلال المساندة الاجتماعية يتلقى مشاعر الدفء والود والمحبة من الأشخاص المقربين منه، ومن ثم يستطيع التغلب على أزماته وشدائده ومصائبه.

العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية في ظل ظروف الاحتلال، والثقافة المجتمعية السائدة، يدفعها للبحث عن المساندة الاجتماعية سواء من عائلتها أو صديقاتها، او الأشخاص المحيطين بها، وقد تكون عائلتها هي مصدر العنف، فتلجأ للبحث عن مساندة اجتماعية خارج إطار العائلة، المتمثلة بالاجهزة الأمنية، او المؤسسات المحلية التي تعنى بالمرأة، وبعضها وصل الى البيوت الآمنه لتجد المساندة الاجتماعية التي توفر لها الحماية، والمساندة الاجتماعية بكافة أشكالها، للتغلب على الآثار الناجمه من ممارسة العنف الواقع عليها.

الدراسات العربية

دراسة (المفتي، 2021) بعنوان" فعالية خدمات الرعاية الحكومية والأهلية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي"، وهدفت الدراسة إلى تحديد فعالية خدمات الرعاية الحكومية والأهلية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي ، حيث أستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لجميع النساء المعنفات المستفيدات من مؤسسة بيت الأمان لحماية المرأة كمؤسسة حكومية وعددهن (49) إمراه، والمستفيدات من مؤسسة عايشه لحماية المرأة والطفل كمؤسسة أهلية وعددهن (47) إمراه، واستخدم الباحث أداة الاستبانة للكشف عن نتائج الدراسة، أن مستوى كفاية الخدمات الاجتماعية الحكومية والأهلية للنساء المعنفات جاءت بدرجة متوسطة، وأن مستوى سرعة وسهولة الإجراءات حصول النساء على الخدمات قد جاءت بدرجة متوسطة، وأن مستوى مراعاة العلاقات الإنسانية جاء بدرجة متوسطة، وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية والمالية المناسبة

وتطوير قدرات فريق العمل من خلال الدورات التدريبية ، ورش العمل والاجتماعات والاطلاع على أحدث الوسائل في تقديم الرعاية المتكاملة للنساء المعنفات، والاهتمام بوجود نظام جيد للإشراف والتوجيه والمتابعة والتقويم للخدمات المقدمة للمعنفات.

دراسة (عمر،2021)والتي جاءت بعنوان" توصيف دور الاخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بمراكز دعم ومساندة المرأة المعنفة – رؤية واقعية"، هدفت الدراسة النوعية إلى تحديد الأدوار الفعلية للأخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بمراكز دعم ومساندة المرأة المعنفة، وذلك من خلال تحديد مجموعة من المحاور هي التنمية المهنية، الأسس البنائية لفريق العمل، ومؤشرات الأداء الفعال لفريق العمل ، والتعرف على الصعوبات التي تحد من فاعلية وتكامل أدوار فريق العمل والتوصل إلى مجموعة من المقترحات للتغلب على هذه الصعوبات، بالإضافة الى وضع مجموعة من المؤشرات الخاصة بمناهضة أي شكل من أشكال العنف الموجه ضد بالمرأة.

دراسة (يوسف،2020) بعنوان" مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها"، هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب العنف ضد المرأة ، وتحديد أشكال العنف ضد المرأة ، والمشاكل المترتبة على العنف ثم تحديد دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الظاهرة، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل ، وشملت عينة الدراسة (23) من الاخصائيين الاجتماعيين بمركز امأن ، وعدد (52) امراه معنفة من المترددات على مركز أمان، وتوصلت الدراسة الي ان أهم أسباب العنف ضد المرأة تدني المستوى الاقتصادي للزوج ، ضعف الوازع الديني ، النظرة الدونية للمرآه، وتمثلت اشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في العنف الجسدي والنفسي والجنسي، ويسبب العنف للمرأة مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية وتوصلت الدراسة لمجموعة من الأدوار للأخصائي الاجتماعي للتخفيف من مشكلات المرأة المعنفة.

وفي دراسة الأمم المتحدة (الأسكوا،2019)، بعنوان " ملاجئ النساء الناجيات من العنف، توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية"، أجريت الدراسة النوعية على عدد من الدول العربية، لتبين أهمية الملاجئ وضرورة توافرها، وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية، وتوفر فهما دقيقا للعلاقة بين الأطر القانونية الوطنية الشاملة والتشغيل اليومي للملاجئ، وأظهرت الدراسة أن الاستجابة للعنف ضد المرأة في المنطقة لا تزال مثيرة للقلق ، ولا سيما ما يتعلق بانتشار الملاجئ وإمكانية الوصول إليها ، والثغرات في التشريعات التي تحكم الملاجئ ، والسعة الاستيعابية للملاجئ المتوفرة وتمويلها والخدمات تقدمها، تتوفر الملاجئ في معظم الدول العربية ، ولكن بأعداد محدودة وتوزيع جغرافي محصور، كما أن الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تتسم بها المنطقة، مثل البنية الاجتماعية للأسر الممتدة، والقوانين التي تحكم الزواج والوصاية، ونظرة المجتمع السلبية إلى المرأة التي تعيش بمفردها، تدفع النساء إلى عدم السعي إلى الوصول إلى الملجأ، قدمت الدراسة سلسلة من التوصيات لتعزيز الالتزام الحكومي بحماية شاملة للنساء الناجيات من العنف ولتعزيز أداء الملاجئ المتوفرة لتحسين جودة الخدمة المقدمة للناجيات مثل مدى توافر الخدمة، إمكانية الوصول الى الخدمة، جودة الخدمة والاحترافية في تقديم الخدمات للنساء المعنفات.

دراسة (الغريبي،2018)جاءت بعنوان" دور الحماية الاجتماعية في تكيف المعنفات أسريا: دراسة تطبيقية على دار الحماية الاجتماعية بمدينة جدة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد ظاهرة العنف الأسري، والكشف عن دور الحماية الاجتماعية بشقيها (اللجنة والدار) في مواجهة العنف ضد المرأة، والكشف عن واقع المعنفات بعد خروجهن من دار الحماية الاجتماعية، وطبقت الدراسة منهج دراسة الحالة، حيث تم استخدام المقابلة كأداة للدراسة ، وبلغت عينة الدراسة عدد (10) حالات من المودعات أو الخارجات من دار الحماية الاجتماعية، وكان من أهم نتائج الدراسة هو عدم توقف ممارسة العنف على المستوى الاقتصادي أو التعليمي ونقص البرامج التي تقدم للمعنفات المودعات بدار الحماية الاجتماعية ووجود قصور في جهود الرعاية اللاحقة، وخلل في التعاون بين أجهزة الدولة

المعنية بمكافحة العنف، وكانت من أهم التوصيات تكثيف الدورات للعاملين في هذا المجال، وخضوع المعنفة لبرامج تثقيفية وتأهيلية وتوعية أفراد المجتمع والعمل على تظافر الجهود بين أجهزة الدولة المعنية.

دراسة (الخفش،2017)بعنوان "المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة المعنفه ودور المؤسسات الاجتماعية في مواجهتها: دراسة ميدانية مطبقة على بيت لحم، طولكرم، رام الله، نابلس"، هدفت الدراسة الى التعرف على المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة المعنفة ودور المؤسسات الاجتماعية تبعا لمتغير العمر، مكان السكن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية، الحالة الاقتصادية، والعمل، وتحديد المشكلات الاجتماعية التي المرأة المعنفة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي نظرا لملائمته لأغراض الدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود فروق في استجابات المرأة المعنفة نحو المشكلات التي تواجهها ودور المؤسسات الاجتماعية في مواجهتها، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة توفير عدد كافي من الاخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات العاملة مع المرأة المعنفة، وتصميم مباني تراعي السرية حتى تتوجه المرأة المعنفة لهذه المؤسسات والاستفادة من خدماتها.

دراسة (بدوي ، 2017)، بعنوان " العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي دراسة ميدانية على النساء المعنفات في مدينة الرياض"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اشكال العنف المرتكب ضد النساء المعنفات ممن لجأن لدار الحماية الاجتماعية ودور الايواء وكذلك التعرف على اسباب ودوافع العنف الممارس ضد المرأة من منظور النساء المعنفات وتكونت عينة الدراسة من (48) امرأة معنفة ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة ، وأشارت نتائج الدراسة إلى ان النساء المعنفات في مدينة الرياض يتعرضن للعنف الجسدي والصحي والاجتماعي ، والاقتصادي والنفسي ، واللفظي ، وان العنف الاجتماعي يمارس بدرجة عالية جداً وان النساء في الفئة العمرية من (25–35) سنة من اكثر الفئات العمرية تعرضاً للعنف ، وان النساء الاقل تعليماً اكثر من غيرهن من المتعلمات ، وأبانت النتائج ايضاً بأن العنف الصحي من أقل اشكال العنف ممارسته ضد المرأة وان النساء المعنفات كن من المسببات لوقوع العنف عليهن في بعض الحالات.

دراسة (الشريف ، 2017)والتي جاءت بعنوان" خط الأساس للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة في محافظات غزة" ، هدفت الدراسة إلى تحديد واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي وأشكاله ودور القادة المجتمعيين والمؤسسات الأهلية والدولية في الحد من الظاهرة ، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال المقابلة وطبقت الدراسة على عينة عددها (1055) شخص ، وتوصلت الدراسة أكثر أنواع العنف التي تواجهه النساء في غزة، العنف الجسدي ثم الاقتصادي ويليه الاجتماعي، كما وأظهرت النتائج أن هناك معوقات تواجه المؤسسات في تقديم الخدمات منها قلة الموارد البشرية والمالية للمؤسسات ، وعدم التكامل بين المؤسسات في هذا المجال، وقلة كفاءة الكادر المختص والاهتمام بالأعداد المستهدفة أكثر بجودة الخدمات المقدمة.

دراسة (سعيد، 2016)والتي جاءت بعنوان : دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، هدفت الدراسة إلى تحليل كافة البيانات والبرامج لمواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية، واستخدم الباحث منهج البحث التشاركي الشمولي والموضوعي مع عدد من المؤسسات، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (166) مسؤول و (145) مفردة معنفة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الخدمات المقدمة للنساء المعنفات من قبل الوزارة وبالترتيب كانت توفير الحماية ثم تقديم التوعية والإرشاد ثم الرعاية الصحية يليها الرعاية المادية وكان أقلها الخدمات القانونية والعمل والتعلم.

دراسة (الصلاح والخاروف،2015)بعنوان" دور وحدة الاسرة الآمنه في مؤسسة نهر الأردن في تمكين النساء المعنفات : دراسة تقييمية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الخدمات القانونية والنفسية وخدمات التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تقدمها "وحدة الأسرة الأمنة "في مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل التابع لمؤسسة نهر الأردن في تمكين المرأة في الجوانب المختلفة ، والتعرف إلى مدى استفادة السيدات طالبات الخدمة من هذه الخدمات ، والوقوف على جوانب القوة والضعف في طبيعة الخدمات التي تقدمها وحدة الأسرة الآمنة ، بالاضافة إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للسيدات المعنفات . ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار السيدات طالبات الخدمة المترددات على وحدة الأسرة الآمنة حيث شملت عينة الدراسة (34) سيدة طالبة للخدمة بالإضافة إلى (10) سيدات تم مقابلتهن ضمن مجموعة مركزة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بنوعيه الكمي والنوعي ، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الكمية التي تبعها استمارة المقابلة الشخصية الخاصة بمجموعة العمل المركزة كاداة لجمع البيانات والمعلومات النوعية . وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الخدمات النفسية والقانونية وخدمة التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها لهن "وحدة الأسرة الأمنة "كان لها دور في تمكين المرأة في الجوانب المختلفة، وبينت الدراسة مدى استفادة السيدات طالبات الخدمة من الخدمات النفسية التي قدمت لهن بالدرجة الأولى حيث شعرن بالفائدة من خلال الجلسات التي كانت تحدد لهن من قبل الأخصائية الاجتماعية والتي انعكست على حالتهن النفسية بشكل خاص وحياتهن الاجتماعية بشكل عام.

دراسة (عمر،2016)بعنوان" برامج المدافعة الاجتماعية وعلاقتها بحماية المرأة من العنف المجتمعي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على البرامج والخدمات التي تقدمها مراكز الحماية من العنف، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل من خلال استبيان مطبق على المسؤولين وعددهم 19مسؤول، و46امرأة معنفه، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم البرامج المقدمة برامج الرعاية الاجتماعية، وبرامج الإغاثة والمدافعة القانونية، والرعاية الصحية والنفسية، وأن مستوى تقديم هذه البرامج جاء بدرجة متوسطة، وأن هناك معوقات تواجه هذه المراكز راجعة إلى طبيعة عمل هذه المراكز ومستوى الأداء المهني للعاملين فيها.

دراسة (علي،2014) والتي جاءت بعنوان " تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمراكز استضافة وتوجيه المرأة"، وتتحدد أهداف الدراسة في تحقيق الهدف الرئيسي التالي : تحديد مستوي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمراكز استضافة وتوجيه المرأة، تكونت عينة الدراسة من 200 مستفيدة من مراكز الاستضافة و30 اخصائية اجتماعية من العاملات بمراكز الاستضافة، بالمنهج المسحي الشامل، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي : أظهرت الدراسة أن الخدمات الوقائية للخدمة الاجتماعية في مراكز استضافة وتوجيه المرأة جاءت بمستوى متوسط لاستجابة المستفيدات بالمراكز، والخدمات العلاجية للخدمة الاجتماعية في مراكز استضافة وتوجيه المرأة جاءت بمستوى مرتفع لاستجابة المستفيدات بالمراكز، والخدمات التنموية للخدمة الاجتماعية في مراكز استضافة وتوجيه المرأة جاءت بمستوى منخفض لاستجابة المستفيدات بالمراكز، وبينت الدراسة وجود بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الخدمات (الوقائية – العلاجية – التنموية) للخدمة الاجتماعية في مراكز استضافة وتوجيه المرأة ، توصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتدعيم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمراكز استضافة وتوجيه المرأة.

دراسة (الأسمري،2012)والتي جاءت بعنوان " دور المساندة الاجتماعية في التخفيف من حدة المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة : دراسة ميدانية على المقيمات والمترددات بدور الحماية الاسرية بمكه المكرمة وجده"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المساندة الاجتماعية في التخفيف من حده المشكلات التي تعاني منها المرأة المعنفة ، وهي من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات ، بالإضافة إلى المقابلة كأداة مساعدة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع النزيلات بدور الرعاية في مكه وجدة وتكونت من 56 مفردة، وقد خلصت نتائج الدراسة في مجملها الى أنه كلما تحققت المساندة الاجتماعية

المقدمة للمرأة المعنفة أدى ذلك إلى قدرتها على مواجهه المشكلات التي تعاني منها ، سواء كانت تلك المشكلات ، مشكلات اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو صحية ، أو نفسية.

الدراسات الأجنبية

دراسة (wood,2021) بعنوان:

Examining the Impact of Duration, Connection, and Dosage of Domestic Violence Services on Survivor Well-Being

دراسة تأثير مدة الخدمات والتواصل وكمية الخدمات في حالات العنف المنزلي، هدفت الدراسة الى التعرف على المساعدات التي تحتاجها الناجيات من العنف، وذلك عند لجوئهن الى برامج، لمساعدتهن والحصول على الرعاية الصحية والنفسية والمساندة القانونية، تمت الدراسة على 150 ناجيه في 16 ولاية أمريكية، وهي دراسة وصفية تحليلية، وكانت معدلات الدعم الاجتماعي بدرجة متوسطة، والخدمات القانونية بدرجة متوسطة، والعديد من الناجيات طلبت المساعدة المالية والتعليمية، أوصت الدراسة بضرورة عمل تقييمات دورية لمؤسسات الحماية، وضرورة وجود عدد أكبر من الاخصائيين مقدمي الخدمة النفسية للناجيات، وضرورة مراعات الثقافات المختلفة للناجيات.

دراسة (Fisher& others,2019) بعنوان:

To Stay or to Leave: Factors Influencing Victims' Decisions to Stay or Leave a Domestic Violence Emergency Shelter

البقاء أو المغادرة: العوامل التي تؤثر على قرارات الضحايا بالبقاء أو ترك مأوى طارئ في حالات العنف المنزلي، هدفت الدراسة الى التعرف على دور الملاجئ الآمنة في تلبية احتياجات جميع الضحايا، حيث يختار الكثيرون مغادرة الملاجئ بعد فترة وجيزة في دراسة نوعية تم اجراءها على 33 نزيلة في ولاية هورايزن، حيث اشارت المشاركات الى عدم الرضا عن الملاجئ، والموظفين، والخدمات المقدمة، وعدم رضاهن عن النزوح عن منازلهن واهلهن، والقيود والقوانين والأنظمة الصارمة داخل المأوى، أوصت الدراسة بضرورة مراجعة البرامج التي تدعم احتياجات الضحايا، لضمان حصولهم على الخدمات والحفاظ عليهم من المخاطر ببقائهم فترات في المأوى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بناءً على ما تم عرضه بالدراسات السابقة، فإنه بالإمكان استخلاص بعض النقاط فيما يتعلق بتميز هذه الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة التي وردت في محتوى هذه الدراسة وهي كما يلي:

1-يلاحظ انه لا يوجد دراسة سابقة تتناول موضوع الدراسة : دور البيوت الآمنه في تقديم المسانده الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتله.

2-تفردت الدراسة بين الجمع بين مؤسسات الدولة بكافة أشكالها الشرطية والصحية والتنمية الاجتماعية، المتعلق بنظام التحويل الوطني في هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

3- ركزت معظم الدراسات على أدوار الممارس في الخدمة الاجتماعية ، والعاملين في الملاجئ ودور الرعاية، أكثر من غيرها من الأدوار المناطة بالبيوت الآمنة.

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، ووصف مجتمعها وعينتها، وبيان أداة جمع البيانات الميدانية، ويتضمن الإجراءات العلمية المستخدمة في التحقق من خصائص أداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها، والطريقة التي طبقت بها الدراسة ميدانيًّا، ومحددات الدراسة، وعرض لأساليب المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

منهجية الدراسة

في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها والمتعلقة بدور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات، وتحليلها منهجاً للدراسة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها والتعبير عنها كميًّا، واستخدم في الجانب الكمي لتحليل بيانات الدراسة وأسئلتها برنامج الحزمة الإحصائية SPSS V.25، حيث اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وذلك باستخدام اداة الاستبانة وهي الأداة الرئيسة في جمع البيانات، وتم تصميمها لتحقيق أهداف الدراسة واخضاعها لاختبارات الصدق والثبات، وتطبيقها على عينة عشوائية في مجتمع الدراسة، وتحليل البيانات بالأساليب الإحصائية المناسبة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات الدراسة المتمثلة بجميع النزيلات المتواجدات في البيوت الآمنة في فلسطين وعددها ثلاثة بيوت أمنة موزعة على المحافظات في فلسطين، البيت الآمن محور في محافظة بيت لحم، البيت الآمن نابلس في محافظة نابلس، البيت الآمن مركز طوارئ أريحا في محافظة أريحا والبالغ عددهن 80 نزيلة.

صدق وثبات أداة الدراسة

أداة الدراسة

اعتمدت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة في جمع البيانات، والمعلومات من المبحوثات، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، ذات الصلة بموضوعها، وتكونت الاستبانة من جزأين؛ تناول الجزء الأول معلومات شخصية عن عينة الدراسة: (العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الوضع الاجتماعي، ومكان السكن).

أما الجزء الثاني فتناول مجالات الدراسة، وتكون من (19) فقرة موزعة على محورين كالتالي:

1. المحور الأول: دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين، ويتكون من (10) فقرة.
2. المحور الثاني: دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين، ويتكون من (9) فقرات.

الصدق الظاهري

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة "الإستبانة"، من خلال عرضها في صيغتها الأولية على مشرف الرسالة وتم تنقيحها ثم عرضها على (9) محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك لأخذ رأيهم حول محتوى الاداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية الأسئلة، وحاجة الأسئلة المطروحة للتعديل أو الحذف، بالإضافة الى مدى وضوح صياغة الأسئلة، وكذلك مدى قدرة أبعاد الدراسة على معالجة مشكلة الدراسة بشكل يحقق أهدافها، وقد أبدوا المحكمين عدداً من الملاحظات التي تم الأخذ بها من قبل الباحثه؛ لتصبح الاستبانة بعد ذلك قابلة للتطبيق.

صدق البناء "الاتساق الداخلي" (Internal Validity):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من (12) امرأة، وطُلب منهن الاجابة على فقرات الاستبانة، وتم التحقق من صدق البناء من خلال معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات في كل بُعد والدرجة الكلية للبعد الذي ينتمي اليه.

معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

الدعم النفسي		الدعم الاجتماعي	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.70	1	**0.67
2	**0.69	2	**0.54
3	**0.35	3	**0.66
4	**0.52	4	**0.74
5	**0.80	5	**0.73
6	**0.90	6	**0.81
7	**0.73	7	**0.77
8	**0.85	8	*0.27
9	**0.72	9	**0.80
10	**0.61		

** دالة احصائيا عند مستوى الدلاله (0.01)

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات محور الدراسة الأول والمتعلق بقياس الدور النفسي للبيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (0.35 – 0.90) ، وللمحور الثاني والمتعلق بقياس الدور الاجتماعي للبيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة ما بين (0.27–0.81)

ثبات الاستبانة (Reliability)

للتحقق من ثبات الأداة تم حساب معاملات الثبات للمحاور الخمسة لدور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة"، حيث تم استخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbachs Alpha) لاحتساب معاملات الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الدراسة الخمسة من خلال عينة استطلاعية تم اختيارها عشوائيًا بلغ عددها (12) امرأة، حيث تم إعادة توزيع الاستبانة على نفس العينة بعد مضي أسبوعين، علما بأنه قد تم استثناء العينة الإستطلاعية من العينة الأساسية.

معامل الثبات (كرونباخ الفا) لمحاور أداة الدراسة

العدد	المحور	عدد الفقرات	معامل الاتساق الداخلي
1	الدعم النفسي	10	0.869
2	الدعم الاجتماعي	9	0.888

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق بالنتائج التي ستسفر عنها.

تصحيح اداة الدراسة:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي في تصحيح الاستبانة، كما هو موضح في الشكل التالي للفقرات الايجابية وعكسه للفقرات السلبية:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5 درجات	4درجات	3 درجات	درجتان	درجة واحدة فقط

وتم اعتماد التدريج التالي في الحكم على المتوسط الحسابي لفقرات ومجالات الدراسة، حيث تم تقسيم المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات متساوية كما يلي:

- متوسط حسابي من (1– 2,33) درجة موافقة منخفضة.
- متوسط حسابي من (2,34 – 3,67) درجة موافقة متوسطة.
- متوسط حسابي من (3.68–5.00) درجة موافقة مرتفعة.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

محددات الدراسة

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة الميدانية خلال الربع الأول من العام 2022.

الحدود البشرية : جميع النزيلات في البيوت الآمنة في فلسطين.

الحدود المكانية: البيوت الآمنة في فلسطين المحتلة وهي البيت الآمن محور في بيت لحم، البيت الآمن في نابلس، مركز طوارئ أريحا.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

بهدف الإجابة عن اسئلة الدراسة قامت الباحثة بترميز الاستبانة وإدخالها في الحاسوب وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS 25) واستخدمت الوسائل الاحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق البناء
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على التساؤلات.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة حول دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، وذلك من خلال الإجابة بالترتيب على أسئلتها.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول:

ما دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة لجميع فقرات المحور مرتبة تنازليًا وفقا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما يتضح في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	7	يساعدني الاخصائيين النفسيين على التعبير عن المشاعر السلبية المكبوتة.	4.38	0.68	مرتفعة

2	1	تساعدني خدمات البيوت الآمنة على التخفيف من الضغوط النفسية التي أعاني منها.	4.34	0.65	مرتفعة
3	2	زادت ثقتي بنفسي بعد جلسات الارشاد التي اتلقاها بالبيت الآمن.	4.33	0.65	مرتفعة
4	8	القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بي.	4.29	0.78	مرتفعة
5	5	تساهم الجلسات النفسية في التخفيف من الآثار النفسية التي اعاني منها.	4.28	0.78	مرتفعة
6	6	البيت الآمن يوفر لي الشعور بالأمان والاطمئنان النفسي.	4.24	0.72	مرتفعة
7	9	وجودي في داخل البيت الآمن يقلل من شعوري بالإحباط.	4.13	0.82	مرتفعة
8	10	أشعر بأن المعلومات الخاصة بي غير سرية.	4.04	1.00	مرتفعة
9	4	وجودي داخل البيت الآمن أدى الى اصابتي بالاكتئاب.	3.86	0.87	مرتفعة
10	3	عدد الاخصائيين النفسيين غير كافي.	3.40	1.01	متوسطة
الكلي			4.13	0.53	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي لفقرات لدور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة ، ككل بلغ (4.13) وبانحراف معياري (0.53)، وبدرجة موافقة مرتفعة، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور بين (3.40–4.38).

كما تبين أن جميع فقرات المحور حازت على موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة باستثناء الفقرة رقم (3) والتي تنص على:" عدد الاخصائيين النفسيين غير كافي"، حيث حازت على موافقة متوسطة.

ومن حيث ترتيب الفقرات من حيث قيم المتوسطات الحسابية فقد جاءت الفقرة (7): يساعدني الاخصائيين النفسيين على التعبير عن المشاعر السلبية المكبوتة، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.38) وبانحراف معياري (0.68)، ودرجة موافقة مرتفعة، كما جاءت الفقرة (1): تساعدني خدمات البيوت الآمنة على التخفيف من الضغوط النفسية التي أعاني منها، في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.34) وبانحراف معياري (0.65)، ودرجة موافقة مرتفعة، اما الفقرة (2): زادت ثقتي بنفسي بعد جلسات الارشاد التي اتلقاها بالبيت الآمن، جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبانحراف معياري (0.65) وبدرجة موافقة مرتفعة.

في حين جاءت الفقرة: (10): أشعر بأن المعلومات الخاصة بي غير سرية، في المرتبة الثانية قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبانحراف معياري (1.00) ودرجة موافقة مرتفعة، كما جاءت الفقرة: (4): وجودي داخل البيت الآمن أدى الى اصابتي بالاكتئاب، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وبانحراف معياري (0.87) ودرجة موافقة مرتفعة، اما الفقرة (3): عدد الاخصائيين النفسيين غير كافي، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.40) وبانحراف معياري (1.01) ودرجة موافقة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني:

ما دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للبيوت الآمنة للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة لجميع فقرات المحور مرتبة تنازليًا وفقا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما يتضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للبيوت الآمنة للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	5	يحترم الاخصائيين الاجتماعيين مشاعرنا داخل البيت الآمن.	4.44	0.59	مرتفعة
2	6	ساهم البيت الآمن في بناءنا للعلاقات الإيجابية مع النساء الاخريات.	4.33	0.59	مرتفعة
3	7	يتواصل البيت الآمن مع مؤسسات المجتمع المحلي لتقديم خدمات لنا عند مغادرتنا البيت الآمن كمساعدات مالية او عمل او غيره.	4.23	0.78	مرتفعة
4	9	العاملين في البيوت الآمنه غير قادرين على حل المشكلات التي اعاني منها.	4.15	0.81	مرتفعة
5	4	أعتبر البيت الآمن بمثابة بيتي الثاني	4.10	0.79	مرتفعة
6	2	يساهم البيت الآمن في تواصلنا مع المجتمع الخارجي.	3.94	0.79	مرتفعة

7	3	عدد الاخصائيين الاجتماعيين في البيت الآمن غير كافي.	3.80	0.93	مرتفعة
8	1	وجودي في البيت الآمن زاد من تعقد مشاكلي الاجتماعية.	3.76	0.72	مرتفعة
9	8	تعليمات الزيارة المحددة في البيوت الآمنة ساهم في اضعاف علاقاتي الاجتماعية مع الاخرين.	3.38	0.75	متوسطة
الكلي			4.01	0.50	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لفقرات محور لدور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة ككل بلغ (4.01) وبانحراف معياري (0.59)، وبدرجة موافقة مرتفعة، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور بين (3.38–4.44).

كما تبين أن جميع فقرات المحور حازت على موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة باستثناء الفقرة رقم (8) والتي تنص على:" تعليمات الزيارة المحددة في البيوت الآمنة ساهم في اضعاف علاقاتي الاجتماعية مع الاخرين"، حيث حازت على موافقة متوسطة.

ومن حيث ترتيب الفقرات من حيث قيم المتوسطات الحسابية فقد جاءت الفقرة (5): يحترم الاخصائيين الاجتماعيين مشاعرنا داخل البيت الآمن، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.44) وبانحراف معياري (0.59)، ودرجة موافقة مرتفعة، كما جاءت الفقرة (6): ساهم البيت الآمن في بناءنا للعلاقات الإيجابية مع النساء الاخريات، في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبانحراف معياري (0.59)، ودرجة موافقة مرتفعة، اما الفقرة (7): يتواصل البيت الآمن مع مؤسسات المجتمع المحلي لتقديم خدمات لنا عند مغادرتنا البيت الآمن كمساعدات مالية او عمل او غيره، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري (1.08) وبدرجة موافقة مرتفعة.

في حين جاءت الفقرة: (3): عدد الاخصائيين الاجتماعيين في البيت الآمن غير كافي، في المرتبة الثانية قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.80) وبانحراف معياري (0.93) ودرجة موافقة مرتفعة، كما جاءت الفقرة: (1): وجودي في البيت الآمن زاد من تعقد مشاكلي الاجتماعية، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.76)، وبانحراف معياري (0.72) ودرجة موافقة مرتفعة، اما الفقرة (8): تعليمات الزيارة المحددة في البيوت الآمنة ساهم في اضعاف علاقاتي الاجتماعية مع الاخرين، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبانحراف معياري (0.75) ودرجة موافقة متوسطة.

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة الى معرفة دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، وقد تم طرح عدد من التساؤلات لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال هذه التساؤلات في تقديم مؤشرات واضحة، يمكن الخروج منها بقراءة علمية وعملية، عن دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة، ويتمثل دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي، ودور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة.

ولتقديم تصور واضح لنتائج هذه الدراسة، لما سيتم عرضه من نتائج لابد من الحديث عن دور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية، التي تشكل مخرجاً آمناً للنساء المعنفات من خلال رفع معنوياتهن، وسد حاجاتهن النفسية والاجتماعية ، وإدماجهن بالمجتمع، وذلك من خلال التفاعل المباشر معهن، أو من خلال توفير المتخصصين من ذوي الخبرة والكفاءة، القادرين على تحسين أوضاعهن على جميع الأصعدة.

أولاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول أن دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين، من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاء مرتفعاً، واتضح من النتائج على مستوى الفقرات والتي جاءت بمستوى مرتفع أن دور البيوت الآمنة تساعد النساء المعنفات في التخفيف من الضغوط النفسية التي تعامي منها المرأة المعنفة، وهي من أخطر أنواع العنف وأشدها تأثيرا على النساء المعنفات، وأن هذه الرعاية النفسية ساهمت في زيادة الثقة للنساء المعنفات بأنفسهن، بعد عدد من الجلسات الإرشادية المقدمة لهن، وهذا خفف من حدة الإكتئاب الذي يتزامن مع النساء المعنفات جراء الضغوط والعنف الموجه ضدهن، وهي تشكل آثارا نفسية بالغة تم التخفيف من حدة هذه الآثار النفسية على النساء المعنفات، مما وفر لهن الشعور بالأمان والإطمئنان النفسي، حيث تستطيع النساء المعنفات التعبير عن المشاعر السلبية المكبوتة لديهن جراء العنف الذي تعرضن له، فأصبحت النساء المعنفات أكثر قدره على التعبير عن ذواتهم وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بهن، فتصبح اكثر قدرة على مواجهة الإحباط الذي كانت تشعر به، وتعبر عن نفسها بحرية وخاصة عند شعورها بأن المعلومات الخاصة بها وكل ما يتعلق بقضيتها يتم التعامل معه بسرية تامة، أما الفقرة التي جاءت بدرجة متوسطة، قد تمثلت في عدم وجود عدد كافي من الأخصائيين النفسيين في البيوت الآمنة.

وبالإشارة لهذه النتائج يتضح دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين، بشكل عام جاء بمستوى مرتفع، وذلك لإلتزام البيوت الآمنة بالمعايير الدولية في تقديم خدمات الدعم النفسي، وأهمية الدعم النفسي، ولأنها تعتبر جذر السلوك، وأن العامل النفسي من أهم العوامل الملحة كأثر يظهر على الحالات المعنفة، وهذا يدفع البيوت الآمنة للاستجابة لهذا العامل لأنه الاكثر إلحاحاً وأهميةً، وعدم الاستجابة من جانب المؤسسات لذلك يمثل فشلاً ذريعاً، قد يترتب عليه عواقب أخرى.

حيث توضح نظرية المساندة الاجتماعية، بأن النساء المعنفات مقدرات، ومقبولات، ويتحسن تقدير الذات بأن ننقل للأشخاص أنهم مقدرون لقيمتهم الذاتية وخبراتهم، وأخطاءهم الشخصية، وهذا النوع من المساندة يشار إليه بمسميات مختلفة مثل: المساندة النفسية، والتعبيرية، ومساندة تقدير الذات، ومساندة التنفيس، والمساندة الوثيقة، وأن المساندة النفسية تعزز المواجهة الإيجابية للضغوطات النفسية التي تواجه النساء المعنفات، دون إحداث آثار سلبية أو اضطرابات نفسية على النساء، وأن حجم المساندة وكثافتها والتركيز على الجانب النفسي تؤثر إيجاباً على النساء المعنفات ، الذي يعكس الدور الفعال للبيوت الآمنة في تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات.

ونتائج هذا التساؤل تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة، مثل ما توصلت اليه دراسة (الصلاح والفاروق،2015)، والتي أكدت أن "الخدمات النفسية المقدمة كان لها دور في تمكين المرأة في وحدة الاسرة الآمنة"، واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (الأسمري، 2012)، " "أن كلما تحققت المساندة الاجتماعية المقدمة للمرأة المعنفة أدى ذلك الى قدرتها على مواجهة المشكلات التي تعاني منها ، سواء كانت تلك المشكلات، مشكلات اجتماعية ، اقتصادية، صحية، أو نفسية"، واتفقت نتائج الدراسة الحالية الخاصة بهذا التساؤل فيما يخص الفقرة رقم 3 بأن عدد الاخصائيين النفسيين غير كافي مع نتائج دراسة (الخفش، 2017) التي "أوصت بأهمية توفير عدد كافي من الاخصائيين الذين يعملون بهذه المؤسسات"، واتفقت مع نتائج ،(الغريبي، 2018)، (الشريف،2017)، (عمر،2016)، في" عدم وجود الاخصائي بصورة دائمة وهو ما انعكس على عدم تأهيل المرأة نفسيا لتجاوز محنتها"، واتفقت مع دراسة(وود،2021) حيث ذكرت "ضرورة إيجاد عدد اكبر من الاخصائيين النفسيين"، كما تعارضت مع دراسة(المفتي،2021) حيث جاءت النتائج "بأن مستوى كفاية الخدمات الاجتماعية الحكومية والأهلية للنساء المعنفات جاءت بدرجة متوسطة".

ثانياً: أظهرت النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني أن دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين، من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاء مرتفعاً، واتضح من النتائج على مستوى الفقرات والتي جاءت بمستوى مرتفع، أن النساء المعنفات أثناء تواجدهن في البيوت الآمنة قد خفف من تعقد مشكلاتها الاجتماعية، وأن البيوت الآمنة تتواصل مع المجتمع الخارجي من أجل النساء المعنفات، حيث مع عدد من مؤسسات المجتمع المحلي لتقديم خدمات لهن كالمساعدات المالية أو العمل أو غيره، أثناء تواجدهن في البيوت الآمنة، أو بعد مغادرتهن، وأن عدد الاخصائيين الاجتماعيين كان كافياً لتقديم المساندة الاجتماعية، حيث تشعر النساء المعنفات من خلال شبكة العلاقات من المساندة الاجتماعية بأن البيت الآمن هو بمثابة بيتها الثاني، وذلك لشعورها باحترام الأخصائيين الاجتماعيين لمشاعرها، والعلاقات الإيجابية مع الاخصائيين الاجتماعيين والنساء الاخريات المتواجدات في البيوت الآمنة، أن العاملين قادرين على التعامل مع مشكلات النساء المعنفات، والقدرة على حلها،

أما الفقرة التي جاءت بدرجة متوسطة، قد تمثلت في تعليمات الزيارة المحددة في البيوت الآمنة ساهم في إضعاف علاقاتها الاجتماعية مع الآخرين.

وبالإشارة لهذه النتائج يتضح دور البيوت الآمنة في تقديم الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين، بشكل عام جاء بمستوى مرتفع، نظراً لأهمية الجانب الاجتماعي للبيوت الآمنة، وأيضا نشأه هذه البيوت كانت في الاساس للاهتمام بمواجهه المشكلات الاجتماعية للمرأة المعنفة، وهذا ما بينته نظرية المساندة الاجتماعية بدراسة الخصائص البنائية لشبكة العلاقات الاجتماعية، فالاتجاه البنائي يقوم على افتراض أن الخصائص الكمية لشبكة الدعم تؤثر على التفاعلات المتبادلة بين المعنفات النزيلات في البيوت الآمنة، وعلى عمليات التوافق مع أحداث الحياة الضاغطة، لذا فهو يركز على تدعيم بناء الشبكة الاجتماعية المحيطة بالمعنفات لزيادة حجمها وتعدد مصادرها من أجل مساعدتهن على مواجهة التهديدات ووقايته من الآثار السلبية للضغوط التي قد تواجههن، يقوم هذا الاتجاه على افتراض أن الأشخاص قد يفضلون أحياناً التفاعل أو الاندماج مع آخرين يتساوون معهم أو يفضلونهم، حيث أن الاندماج يحقق لهم تفاعلات جيدة تساعدهم على التوافق مع البيئة المحيطة بهم، وأن المساندة الاجتماعية المتمثلة بالصحبة الاجتماعية والتي تشمل على قضاء بعض وقت الفراغ والترويح، وهذه المساندة تخفف الضغوط النفسية من حيث أنها تشبع الحاجة إلى الانتماء والاتصال مع الآخرين، وتبني علاقات اجتماعية مع العاملات والنساء الاخريات المتواجدات في البيت الآمن ،وكذلك بالمساعدة على أبعاد الفرد عن الانشغال بالمشكلات، والتي تعمل أيضاً على منع شعور الفرد بالعزلة.

وأن المساندة الإجرائية وتشتمل على تقديم العون المالي والإمكانات المادية، والخدمات اللازمة، وقد يساعد العون الإجرائي على تخفيف الضغط عن طريق الحل المباشر للمشكلات الإجرائية، خصوصاً المتعلق بالجوانب الاقتصادية، والعمل والدراسة، حتى تشعر بالدعم الاجتماعي من خلال المساندة الإجرائية، ويطلق على المساندة الإجرائية أيضا مسميات مثل: العون، والمساندة المادية، والمساندة الملموسة.

ونتائج الدراسة الحالية المرتبطة بالدور الاجتماعي للبيوت الآمنة في تقديم المساندة الاحتماعية للنساء المعنفات اتفقت مع احدى نتائج دراسه (علي ، 2014)، حول تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمراكز استضافة المرأة حيث اوضحت "ارتفاع مستوى استجابات المستفيدات بالنسبة لفاعليه الخدمات للخدمه الاجتماعية معهم"، واتفقت مع دراسة (الاسمري، 2012)، "أن كلما تحققت المساندة الاجتماعية المقدمة للمرأة المعنفة أدى ذلك الى قدرتها على مواجهة المشكلات التي تعاني منها ، سواء كانت تلك المشكلات، مشكلات اجتماعية ، اقتصادية، صحية، أو نفسية"، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (فيشر وآخرون، 2019)، "بعدم رضا النزيلات عن النزوح عن المنازل واهلهن والمحيطين بهن من أصدقاء وصديقات بسبب القيود والقوانين للملاجئ وهذا أدى الى خروجهن من الملاجئ دون تقديم الخدمة لهن"، هذا وقد تعارضت النتائج مع دراسة (وود،2021)، حيث "جاءت معدلات الدعم الاجتماعي بدرجة متوسطة وأن العديد من الناجيات طلبن مساعدات مالية وتعليمية".

التوصيات:

استنادا إلى أهم النتائج المتعلقة بدور البيوت الآمنة في تقديم المساندة الاجتماعية للنساء المعنفات كضحايا في فلسطين المحتلة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- توفير عدد كافي من الاخصائيات النفسيات والاجتماعيات المدربة للتعامل مع النساء المعنفات النزيلات في البيوت الآمنة.
2- السعي نحو إيجاد منظومة تشريعية ناظمة لحماية النساء من العنف، مثل مشروع قانون حماية الأسرة، وإقرار مشروع قانون العقوبات الفلسطيني الموحد.
3- أشراك المجتمع من خلال الحملات المجتمعية لزيادة الوعي حول العنف ضد المرأة وآثارة السلبية على المرأة والطفل والمجتمع ككل، من خلال مختلف وسائل الاعلام والإتصال.
4- تعاون وزارة التنمية الاجتماعية على تنظيم دورات وندوات ومحاضرات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من أجل التصدي لظاهرة العنف بحيث تشمل المعايير الثقافية التي تحول دون طلب المساعدة من النساء المعنفات، ودور التنمية الاجتماعية والشركاء في مساعدة النساء.
5- إجراء بحوث متعددة تسلط الضوء على التحديات التي تواجه العاملات في البيوت الآمنة، وبحوث متعلقة بالنساء المعنفات والآثار النفس اجتماعية عليهن.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

الأمم المتحدة الأسكوا. (2019)، بعنوان " ملاجئ النساء الناجيات من العنف، توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية". بيت الأمم المتحدة الاسكوا. بيروت. لبنان.

الأسمري، مشيب. (2012)." دور المساندة الاجتماعية في التخفيف من حدة المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة: دراسة ميدانية على المقيمات والمترددات بدور الحماية الأسرية بمكة المكرمة وجدة". المجلة الاجتماعية. جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. ع(5). 137-194.

بدوي، عبدالرحمن.(2017)." العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي دراسة ميدانية على النساء المعنفات في مدينة الرياض". مجلة كلية التربية. جامعة الازهر. ج(1). ع(173).

تام.(2016)." دراسة تحليلية شامله للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات". فلسطين.

تكتري، علاء الدين.(2018)." الحماية الجنائية للمرأة والطفل ضحايا السلوك الاجرامي على ضوء علم الضحايا". مجلة الحقوق سلسلة المعارف القانونية والقضائية. مج(64). 53-39.

تكتري، علاء الدين.(2017)." مسؤولية الدولة في إطار علم الضحايا". مجلة الحقوق سلسلة المعارف القانونية والقضائية. ع(17). مج(64). 276-269.

الخفش، فواز.(2017)." المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة المعنفه ودور المؤسسات الاجتماعية في مواجهتها: دراسة ميدانية مطبقة على بيت لحم، طولكرم، رام الله، نابلس". رابطة الادب الحديث. مج(111). 258-209.

الخياطي، زكريا.(2018)." مركز الضحية في التشريع الجنائي المغربي". مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. 383-406.

رشيد، مريفان.(2016). **جريمة العنف المعنوي ضد المرأة. المركز القومي للإصدارات القانونية.** ط1. القاهرة. مصر.

رويمل، نوال. (2012)."الاتجاهات النظرية الحديثة المفسرة لظاهرة الجريمة: نحو قراءة تحليلية تكاملية". مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية:30: 41-27.

زايد، احمد.(2006). **سيكلوجية العلاقات بين الجماعات.** ط1. عالم المعرفة. الكويت.

سعيد، نادر.(2016)." دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات". جمعية تنمية اعلام المرأة الفلسطينية تام. فلسطين.

الشريف، علاء(2017)." دراسة خط الأساس للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأه في محافظات غزه" .معهد السلامه والصحة المهنية. فلسطين.

الصلاح، ميس، الخاروف، أمل.(2015)." دور وحدة الاسرة الآمنه في مؤسسة نهر الأردن في تمكين النساء المعنفات : دراسة تقييمية". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. مج(42). ع(3). 909-885.

عبدالرحمن، محمد.(2004). علم النفس الاجتماعي المعاصر. دار الفكر العربي. ط1. مطبعة الاشعاع الفنية. المعموره.

علي، علي.(2005). المساندة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية في حياتنا اليومية. مكتبة الانجلو.ط1. القاهرة.

علي، ياسر.(2014)." تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمراكز استضافة وتوجيه المرأة ". رسالة دكتوراه منشوره. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الفيوم.

عمر، سناء.(2021)." توصيف دور الاخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بمراكز دعم ومساندة المرأة المعنفة- رؤية واقعية". المجلة العربية للدراسات الإنسانية، مج(5). ع(17). 312-301.

عمر، ميادة.(2016)." برامج المدافعة الاجتماعية وعلاقتها بحماية المرأة من العنف المجتمعي. مجلة الخدمة الاجتماعية. العدد(55).

عودة، شذى.(2017)." دليل الصحة الإيجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي موجه للأئمة والوعاظ والقيادات المجتمعية". مشروع دعم حماية المرأة مفتاح. غزة. فلسطين.

الغريبي، منال.(2018).بعنوان" دور الحماية الاجتماعية في تكيف المعنفات أسريا: دراسة تطبيقية على دار الحماية الاجتماعية بمدينة جدة". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المركز القومي للبحوث غزة. مج(2). ع(8). 52-29.

قاسم، سعيد. (2017)." دور أجهزة العدالة الجنائية في حماية حقوق ضحايا الجريمة: دراسة مقارنة. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. ع(2). 970-1070.

كريم، فاطمة.(2018)."دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة". مجلة الخدمة الاجتماعية. القاهرة.مج(2).ع(60).

المفتي، أمجد.(2021)." فعالية خدمات الرعاية الحكومية والأهلية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية.مج(14). ع(1). 45-21.

المحتسب، آية(2010)." علاقة المساندة الاجتماعية بدرجة الخبرة الصادمة لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الخليل". رسالة ماجستير. جامعة القدس.

يخلف، عثمان.(2001). علم نفس الصحة- الأسس النفسية والسلوكية للصحه. دار الثقافة للطباعه والنشر والتوزيع. الدوحه.

يوسف، عبير.(2020)." مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. مج(1). ع(49). 136-101.

المراجع الأجنبية:

Fisher,Elisa, . Stylianou, Amanda.(2019). **To Stay or to Leave: Factors Influencing Victims' Decisions to Stay or Leave a Domestic Violence Emergency Shelter**. Journal of Interpersonal Violence. Vol.34(4).785-811.

Groene,wald,j.(2001).**Mimimum standards on shelters for abusedwomen**. Department of Social Development, Private Bag X 901 Pretoria 0001.

Haj-Yehya, Muhammad, Btoush, Rula.(2018). **Attitudes of Palestinians Toward Social Work Interventions in Cases of Wife Assault. Violence against women**. Vol24(5). 603-626.

Kaplan, R. M., Sallis, J. F., & Patterson, T. L. (1993) **Health and human behavior**. New York: McGraw-Hill.

Nestmann, F., & Hurrelmann, K. (1994). **Social Network and Social Support in Childhood and Adolescence Weltered Gunter**. New York: Berlin.

Subramaniam, J. & Zulkarnain, A. (2017). **Behavioural Problems of Children Exposed to Domestic Violence**, Procedia - Social and Behavioral Sciences Journal, 91, pp. 201 – 207.

Wood, Leila.(2021). **Examining the Impact of Duration, Connection, and Dosage of Domestic Violence Services on Survivor Well-Being**. Journal of family violence. 37: 221-233.